# انتهاكات حقوق الإنسان في العراق 1958-1968

**م.م. ايثار عبد الجليل الطاهر**
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

**المقدمة**

حكم العراق في تاريخه عسكريون يختلفون في افكارهم، وتطلعاتهم، وانطبع هذا على سياستهم الداخلية، والخارجية التي أثرت بدورها في كل ما يصدر من قوانين وقرارات، وعلى مجمل الحياة في المجتمع العراقي فقد حكم العراق:

1. عبد الكريم قاسم، 14تموز 1958-8 شباط 1963.
2. حزب البعث العربي الاشتراكي، 8 شباط 1963-18 تشرين الثاني 1963.
3. عبد السلام عارف، 18 تشرين الثاني 1963-13 نيسان 1966.
4. عبد الرحمن عارف، 14 نيسان 1966- 17 تموز 1968.

وجرت في هذه المرحلة من تاريخ العراق، انتهاكات متعددة لحقوق الانسان، وفي سنوات محددة في الموصل، وكركوك في صيف 1959، وبعد انقلاب 8 شباط 1963.

وكانت كل الانتهاكات تحدث من جانب الحكومات الاستبدادية، أو من جماعات سياسية تنادي بالحرية، والديمقراطية.

وكانت للمخابرات الأمريكية والصهيونية أثر كبير في تلك الاحداث، سواء أكان بالتدخل المباشر، أم من خلال عملائها في الداخل، وذلك لرغبة الولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط، وعلى ثروات العراق كلها، بعد أن اتبعت كل الوسائل؛ لإضعافه، وانهاك قواه على الامد الطويل.

ثم ان الخلافات بين القوى السياسية المختلفة أدت الى قيام صراعات بينها مثل: الحزب الشيوعي العراقي، والحركة الكردية مع الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق.

لقد اثرت هذه الصراعات في صورة الحياة السياسية في العراق، وطبعتها بطابع العنف، ولم تتوصل الأطراف الى حلّ مناسب للخلافات بينها، حتى جاء حزب البعث العربي الاشتراكي، فألغى أي دور للأحزاب السياسية الأخرى، وهيمن على مجمل الشؤون السياسية في العراق ولمدة استمرت خمسة وثلاثين عاماً.

## أهمية البحث

بعد انقلاب 14 تموز 1958 انتقل العراق من الحكم الملكي الوراثي الى الحكم الجمهوري، وتعتبر هذه نقطة مهمة في تاريخ العراق الحديث حدثت على أثرها تغيرات متميزة سواء من ناحية صدور دستور وقوانين جديدة أو من ناحية ظهور أحزاب الى واجهة العمل السياسي، وكذلك بروز المسألة الكردية من دون ان تتخذ الجهة الحاكمة قرارات فاعلة وحازمة بشأن هاتين المسألتين، ونقصد حرية الاحزاب السياسية، وحقوق الاكراد مما أدى الى تعميق الخلافات بين القوى السياسية المختلفة واستمرار الصراعات الدموية ولا يستطيع الباحث في تاريخ العراق المعاصر فهم الحوادث الجارية الآن من دون دراسة تلك الحقبة التاريخية المهمة.

## أهداف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على حقبة مهمة من تاريخ العراق الحديث تعود الى منتصف القرن العشرين، وبيان أهم ما حدث فيها من تغييرات سياسية اثرت على النواحي الاقتصادية والاجتماعية كافة في المجتمع العراقي، ولعلّ حقوق الانسان من أبرزها وأكثرها أهمية، ومن الجدير بالذكر ان الخلافات العقائدية بين الأحزاب السياسية والخلافات القومية، والتاريخية، والجغرافية بين الحكومة التي تتولاها شخصيات عربية في بغداد وقادة الحركات والأحزاب الكردية في الشمال هي الأبرز ظهوراً في تلك الحقبة التاريخية وهي من أهم اسباب قيام النزاعات بين المختلفين عقائدياً، أو قومياً، وما يتبع ذلك من انتهاكات لحقوق المواطن.

## مشكلة البحث

يتناول البحث حقبة من تاريخ العراق الحديث تتعدد فيها الاحداث وتتشابك المواقف وأن العديد من الكتب تتناول تلك المجريات، والوقائع وتعرضها بالتفصيل، ولكنها مختلفة في آراءها ومتباينة في مواقفها حدّ التناقض، ومن الضروري معرفة الوقائع التاريخية التي حدثت فعلاً وملابساتها وأسبابها من خلال الاطلاع على المصادر العلمية الجيدة التي كتبها مؤلفون معرفون بأفكارهم المنطقية الرصينة وعدم انحيازهم لفئة معينة دون أخرى، وهذا يتطلب الدقة والتمحيص، لكي يكون الشرح والتحليل عنهما وافياً وشاملاً ويؤدي الى استنتاجات دقيقة تمهد الطريق الى دراسات لاحقة.

## منهجية البحث

يقوم البحث بعرض الوقائع التاريخية المهمة كما وردت في المصادر، وتحليل الحقائق المتعلقة بحقوق الانسان، وبهذا فهو يعتمد على المنهج التاريخي، ولكون البحث يتناول حقبة من تاريخ العراق الحديث فلابد من الإلمام بكل ظاهرة تاريخية، وذلك لكي يكون تحليلها علمياً دقيقاً ومنصفاً أي اتباع المنهج التحليلي جنباً الى جنب مع المنهج التاريخي.

## المبحث الأول

## ابرز انتهاكات حقوق الانسان في العراق

## 1958-1968

امتازت هذه الحقبة من تاريخ العراق بحدوث تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية، تلك التغييرات التي يسميها بعض المؤرخين ثورات، ويطلق عليها اخرون انقلابات.

وتعرف الثورة بوصفها مصطلحاً سياسياً على أنها (تغييرات فجائية، وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية الملائمة، أي عندما يتم تغيير حكم قائم – والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له – بصورة فجائية، وأحياناً عنيفة[1]).

ومن أسباب قيام الثورة هو عدم الاستقرار في الحياة السياسية لبلد ما، وكثرة تغيير الحكومات فيه وتبعيته لقوى استعمارية خارجية تسيطر على أهم موارده وثرواته الاقتصادية.

أما الانقلاب فهو (عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم وذلك وفق خطة موضوعة مسبقاً) [2].

ويكون التنافس على السلطة هو الدافع الأساسي للإنقلاب، وإذا أحدث تغييرات فهي تكون ذات نتائج سلبية، ويعدّها ظاهرة سياسية كثيرة التكرار في أنظمة دول العالم الثالث.

ويرى بعض المؤلفين، أن ثورة 14 تموز 1958 هي ثمرة نضال عنيد خاص بالشعب العراقي لمدة طويلة من الزمن، ولقيام هذه الثورة أسباب متعددة أهمها:

1. طبيعة البنية التحتية للحكم الملكي نتج عن تلك الطبيعة ظهور تباين سياستين متناقضتين في الايديولوجية، والمرجعية، والسلوك السياسي، وقد أثر هذا التناقض

وبجلاء واضح في الاحداث التالية للعراق سواء أكان في مرحلة حكم عبد الكريم قاسم او في المراحل اللاحقة بعد عام 1963.

2. إجهاض ثورة رشيد عالي الكيلاني عام 1941، وهزيمة الحكومات العربية في حرب فلسطين عام 1948.

3. دخول حكومة نوري السعيد في حلف بغداد عام 1951 الذي كبّل العراق في بيان ذلك الحلف، ان تضع الدول المشاركة قواتها العسكرية المختلفة، وموانيها، وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام لمنطقة الشرق الاوسط.

4. بروز المد الوطني، والقومي العربي المعادي للهيمنة البريطانية، والفرنسية، والامريكية مثل: حركة القوميين العرب.

5. سعي السلطة الملكية إلى إيقاف نشر الأفكار الشيوعية في العراق، وإعدام قادة الحزب واعتقال كوادره، وأعضائه المتميزين بنشاطهم بين جماهير الشعب[3].

وبعد فشل ثورة مايس 1941 ونكبة فلسطين في 1948، دعا اللواء الركن إسماعيل العارف المقدم رفعت الحاج سري إلى داره، واتفقا مبدئياً على بثّ الدعوة للثورة، وتشكيل خلايا من الضباط الموثوق في وطنيتهم، وإخلاصهم، واتفقا أيضاً على التشاور كلما قرر أحدهما ضمّ عضو جديد إلى الحركة أو طرأ أمر ما يقتضي المناقشة والتداول[4].

وكان في بادئ الامر عبارة عن خلايا وتجمعات مستقلة توحدت عام 1957، وهي التي فجرت ثورة 14 تموز 1958، وكما جاء في البيان الأول الذي قرأه العقيد الركن عبد السلام عارف، فإنّ الثورة قامت من أجل "تحرير الوطن الحبيب من عصبة الفساد التي نصبتها الامبريالية"[5]، ولكن هذه الثورة عانت الكثير من الاخفاقات والعثرات، ومن اهم تلك الاسباب، هي: فقدان او غياب القواعد الشعبية للضباط الأحرار داخل الشعب العراقي، وغياب الايديولوجية السياسية الموحدة فيما بينهم، فقد كانوا ذوي ميول سياسية مختلفة فمثلا كان عبد الكريم قاسم من التيار الوسط، أما عبد السلام عارف ورفعت الحاج سري فقد كانا قوميين عروبيين؛ وهذا ادى الى فقدان، أو غياب منهجية للثورة وافتقادها للبرنامج السياسي الواضح الذي يجب تطبيقه بعد نجاح الثورة[6]؛ ولذلك كله انعكس هذا في الصراعات بين القوى السياسية المختلفة، وقيام انقلابات كثيرة، وكذلك تظاهرات ضد النظام الحاكم، وفي ظل هذه الاوضاع حدثت انتهاكات متعددة لحقوق الانسان، وأبرزها يتمثل فيما سنذكره في السطور الاتية:

1. قتل جميع أفراد العائلة المالكة على يدي النقيب عبد الستار سبع العبوسي، الذي توجه الى القصر الملكي مسرعا بعد سماعه نداء العقيد الركن عبد السلام عارف الموجه عبر الاذاعة، ومما جاء فيه قوله مخاطبا جماهير الشعب: "إننا نتوجه اليكم بالنداء للإفادة الى السلطات عن كل المنتهكين والخونة والفاسدين؛ لكي يتم اقتلاعهم"[7]، إن إتخاذ اللجنة العليا للضباط الأحرار قرار إعدام العائلة المالكة لم يكن صحيحا ولو كانت قد قررت نفي الملك فيصل الثاني، ومحاكمة ولي العهد عبد الإله، ورئيس الوزراء نوري السعيد، لكان أفضل فمن شأن محاكمة كهذه ان تتيح الفرصة لهيئة المحكمة، ومن خلال استجواب المتهمين، والشهود والاستماع الى أقوالهم، وتسجل في صفحات التاريخ فيما بعد، بوصفها ادلة على ارتباط الجهات الحاكمة بالدول الاستعمارية.
2. لم يكن لدى الضباط الأحرار الذين فجروا الثورة برنامج واضح يطبقونه على المرحلة اللاحقة لها، ولم يصدروا أي بيان، أو قانون بشأن مدى حرية العمل السياسي إلاّ في عام 1960 علما بأن الصراعات كانت في ذروتها بين القوى السياسية المختلفة، ولاسيما بين القوميين والشيوعيين، الذين كانت ميولهم وأهدافهم السياسية متعارضة، وادى هذا الى بثّ دعايات وشعارات مضادة من كلا الطرفين، وكان الصراع العقائدي بينهما على أشده مما أدى إلى حدوث مواجهات ونزاعات تدخلت فيها قوات الجيش، أو الشرطة، لغرض فك تلك الاشتباكات[8].

وأثبتت الأحداث التي جرت في الموصل بتاريخ 8 آذار 1959 وكركوك في 14 تموز من نفس العام ان كثير من المواطنين الأبرياء كانوا ضحايا لتلك المواجهات والنزاعات رغما عنهم.

ولعلّ السبب الرئيسي لتلك النزاعات هي الخلافات بين الأحزاب السياسية في الفكر السياسي والنظام السياسي الواجب تطبيقه على الساحة العراقية في تلك المرحلة التاريخية، وهذه الأحزاب هي: حزب الاستقلال، وحزب البعث والحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي.

وكان الحزب الشيوعي هو الأكثر تأثيرا في الساحة السياسية؛ ولذلك أسباب متعددة، ولعلّ إتخاالحالة الاقتصادية وانعدام الحريات[9].

لذلك سنتحدث عن هذا الحزب ودوره في أحداث عام 1959 في الموصل وكركوك اولا ثم نتحدث عن الحركة الكردية ونبين كيف تعاملت السلطة السياسية آنذاك مع كل منهما.

**الحزب الشيوعي العراقي:** يعود تأسيس هذا الحزب الى العهد الملكي، فقد تأسس في آذار 1934 لكن الأفكار الماركسية كانت قد بدأت تنشر قبل ذلك بعشر سنوات. على يد الطالب في مدرسة الحقوق المدعو حسين الرحال والذي شكل مع عدد الطلاب الشباب أول حلقة دراسية ماركسية آنذاك[10].

وسعى الحزب منذ سنواته الأولى الى العمل بين صفوف العمال والفلاحين على الأخص وإثارة وعيهم ودفعهم الى المطالبة بحقوقهم الأساسية ما اضطر حكومة ياسين الهاشمي الى إصدار قانون العمل رقم (72) لسنة 1936[11].

ورغم تعرض الحزب لانتكاسة كبيرة عام 1949 عندما أعدمت السلطات قادته لكنه أعاد تنظيم وتشكيل خلاياه في شباط 1950 واستطاع كسب المزيد من الجماهير الى تنظيماته ومن بينهم أعداد كبيرة من طلاب الجامعات كما كان له تنظيم عسكري يسمّى "اتحاد الجنود والضباط"، والذي بدأ نشاطه السياسي منذ مطلع عام 1955[12].

وكان الحزب الشيوعي على اتصال بتنظيم الضباط الأحرار عن طريق رشيد مطلك[*] وهو الذي بلغ الحزب المذكور فضلا عن الحزب الوطني الديمقراطي بموعد الثورة في 14 تموز 1958[13].

وقام الحزب بأرسال البلاغات الى أعضاء اللجنة المركزية والكادر في بغداد، بأن هناك تغييراً كبيراً سوف يحدث في النظام السياسي في العراق وان الحزب يؤيد ويدعم هذا التغيير وقد سعى الحزب فعلا الى تعبئة الجماهير والدعوة الى إقامة التظاهرات الشعبية يوم الثورة، كما بعث السيد حسين احمد الرضي (سلام عادل) سكرتير اللجنة المركزية للحزب ببرقية تهنئة الى الزعيم عبد الكريم قاسم ووجه بيان الى الشعب مبينا فيه أهمية الثورة[14].

وفي هذا الوقت وبالتحديد في 15 تموز 1958 تقدم الشيوعيون بطلب الموافقة على تأسيس مقاومة شعبية وفقاً للشروط الآتية :

1. تستلم هذه المقاومة أسلحتها من الحكومة.
2. يكون لها مدربون عسكريون من الجيش.

3. يجب ان يصبح هؤلاء الضباط المدربون تحت سلطة المقاومة.

وسرعان ما وافق عبد الكريم قاسم على تشكيلها، وبعد ثلاثة اسابيع فقط فاق عدد المنضمين اليها العشرة آلاف شخص.

وفي 23 شباط 1959 اعلن الشيوعيون عن تجمع لانصار السلام سيعقد في الموصل يوم 6آذار 1959[15].

وفي الوقت نفسه شكّل عدد من الضباط القوميين في الموصل ما يسمى بـــ تكتل ضباط الموصل الوحدوي، وكان هدفهم الأول (وقف المد الشيوعي، والشعوبي، وتصحيح انحراف خط الثورة، وأعادته الى الطريق السليم[16]).

وسافر العقيد عبد الوهاب الشواف آمر لواء الموصل ــ آنذاك ــ الى بغداد مرتين في 2/17 وفي 2/23 للتباحث مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، بشأن الغاء عقد ذلك المؤتمر في الموصل، ولكنه لم يحصل على جواب قاطع، وحاسم عن هذه المسألة، واعترف الشواف علنا وصراحة بنيته في منع عقد اجتماع أنصار السلام[17].

ولكن هؤلاء وصلوا الى الموصل، وعقدوا اجتماعهم في التاريخ المذكور أي يوم (6 آذار) وغادروا المدينة في اليوم التالي، الا الشيوعيون فقد بقوا فيها، وفي ذلك اليوم حصلت تظاهرات قام بها الشيوعيون وتظاهرات مضادة لها قام بها القوميون، وانظم البعثيون الى تلك التظاهرات، واحرقوا عدد من المكتبات التابعة للشيوعيين، وحدثت معارك بينهم، ولم تتوقف حتى دخل الجيش، وفرض حظر التجوال، ولكن قيام حركة الشواف في الثامن من آذار، وسماح عبد الكريم قاسم للمقاومة الشعبية بالذهاب الى الموصل لسحقها، أدى الى وقوع صدامات عنيفة، راح ضحيتها مواطنون أبرياء، لا يد لهم فيها.

وكان الشيوعيون يقتلون الناس في الشوارع، ويشنقون آخرين، ويعلقونهم على أعمدة الكهرباء.

وجرت حوادث قتل وتهجمات على حياة الأشخاص بدوافع شخصية ليس لها علاقة بالتمرد القائم، ووصل عدد الضحايا الى حوالي (5000) ضحية[18].

وكانت هناك عمليات سلب، ونهب أدت الى خسائر كبيرة في الممتلكات، فحركة الموصل كانت أولا وأخيرا انعكاسا للصراع المدبر بين الشيوعية، والقومية في تلك المدينة، وكانت نتائجها ضحايا بشرية، وكوارث كبرى زيادة على التدمير، وقد دفع الناس أرواحهم ثمناً للصراعات السياسية بين الطرفين[19].

ولا يقل ما حدث في كركوك قساوة وحشية عما حصل في الموصل، ففي الذكرى الأولى لثورة (14) تموز، حددت لجنة كركوك للاحتفال بالذكرى السنوية للثورة الساعة السادسة من مساء يوم (14) تموز موعد انطلاق مسيرة للمنظمات الشعبية تعبر شوارع المدينة الرئيسية، وأصرّ التركمان على تنظيم مسيرة خاصة بهم، وقررت الشرطة اتخاذ إجراءات الحيطة المناسبة.

وقامت مجموعة من المتظاهرين الشيوعيين بالهجوم على كازينو (14) تموز في كركوك، وقتلوا صاحبها وسحبوا جثته على الأرض، واستمرت عمليات القتل، وتوالى سقوط الشهداء وجرى الاعتداء على (70) محلاً، ومقهى وكازينو، كما نهبت البيوت، فضلاً عن تعليق القتلى على أعمدة الكهرباء[20] .

ويقرّ الشيوعيون بما حدث (لا يسعنا ان نتغاضى عن الجرائم التي ارتكبت بذريعة الدفاع عن الثورة، والمحافظة على النظام، التي مارسها بعض الشيوعيين المسؤولين في المدينة[21]).

وقام عبد الكريم قاسم اثر ذلك بحل المقاومة الشعبية، واعتقال العديد من الشيوعيين، وإبعادهم عن المناصب المهمة في الدولة وبهذا الأسلوب استطاع ان يضعفهم ويقلل قوتهم[22].

لكن الحزب الشيوعي واصل نشاطه السري، وإصدار جريدته (طريق الشعب) مرة واحدة كل شهرين، أو ثلاثة، بل وقف الشيوعيون الى جانب عبد الكريم قاسم في يوم انقلاب 8 شباط 1963[23].

وقد كشفت الوثائق الرسمية الأميركية المنشورة حول العلاقات بالعراق عن الصلات الوثيقة التي أقامتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مع قادة حزب البعث الذين كان لهم الدور القيادي

في الانقلاب المذكور؛ لأن الولايات المتحدة بالإضافة الى وجود مصالح خاصة لها في العراق بسبب ما يمتلكه من ثروات وموارد هائلة، فإنّها لا ترغب بوصول الحزب الشيوعي العراقي الى السلطة، أو حتى مشاركته فيها[24].

**القضية الكردية:** ظهرت هذه القضية منذ أواسط القرن التاسع عشر على المسرح الدولي، واستخدمتها كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا بوصفها وسيلة لكسب العشائر، والمتنفذين الأكراد الى جانبها؛ لتحقيق أهدافها الاستعمارية[25] لكن الأكراد وهم أصحاب

الشأن كانوا يطالبون بحقوقهم القومية، مثل: اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية، وتشكيل ولاية كردية، وتعيين وزير كردي يكون مسؤولا عن منطقة كردستان..... الخ[26].

وبسبب الخلافات بين قادة الحركات المسلحة الكردية، والحكومات العراقية المركزية المتعاقبة في بغداد عن قبول تلك المطالب، والشروط، وتنفيذها، وموعد الايفاء بتلك الوعود بدأت الثورات والانتفاضات في المنطقة الكردية، منذ عقد الثلاثينات ، ففي عام 1931 قررت الحكومة إقامة مخافر للشرطة في منطقة بارزان ، لكن الشيخ أحمد البارزاني رفض ذلك، مما اضطر الحكومة الى إرسال وحدات من الجيش تساندها القوة الجوية البريطانية، وحدثت اشتباكات متتالية بين الطرفين، اضطر بعدها الشيخ أحمد من الهرب الى تركيا[27].

وكانت هذه ثورة برزان الأولى، وفي عام 1943 نظم ملا مصطفى البارزاني مقاومة مسلحة ضد الحكومة، وبيّن ان هدفه هو تحقيق مطالب الأكراد القومية، وسانده في هذه المقاومة حزب (هيوا) (*) الكردي، وهذه هي ثورة برزان الثانية.

الأسلحة التي استولى عليها البارزانيون من الجيش، والشرطة في الثورة الثانية، التي قدرت بـ(600) بندقية و (13) رشاشة، وتوسعت رقعة المعارك، لتشمل عدة مناطق في أربيل، وتوقف القتال بعد هروب الشيخ أحمد ، والملا مصطفى مع مجموعة من المقاتلين الى إيران، وكان هذا في 1945.

وفي عام 1946 تأسست في أقصى شمال غرب إيران جمهورية مهاباد حول مدينة مهاباد التي كانت عاصمتها، وقد دعم الاتحاد السوفيتي هذه الجمهورية التي لم تدم أكثر من (11) شهراً[28]..

وشارك ابناء من عشائر بارزان في الدفاع عن تلك الجمهورية، غير أنّهم عادوا الى العراق في نيسان 1947 بعد سقوط تلك الجمهورية في أواخر عام 1947م، لكن الملا مصطفى البارزاني لم يواجه قوات الجيش العراقي التي طاردته بل عاد الى الأراضي الإيرانية في ايار 1947، ولدى مهاجمة القوات الإيرانية له ولمرافقيه من المسلحين الاكراد انسحبوا الى تركيا، ولكن الجيش ا

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958، صدر بعد نحو أسبوعين، وفي يوم (27) تموز الدستور المؤقت الذي جاء في الباب الأول منه، وفي المادة الثالثة: (يعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية[29].

وصدر عفو عام عن الذين شاركوا في الثورة على النظام الملكي وهربوا من البلاد بسبب ملاحقة السلطات آنذاك لهم ومن ضمنهم الملا مصطفى البارزاني واتباعه، واستمرت العلاقات الوثيقة بين عبد الكريم قاسم، والبارزانيين، ولكن منذ آذار 1960 بدات تظهر الخلافات بين الطرفين، واختلف الباحثون والمؤرخون في تحديد أسباب تلك الخلافات ونتائجها، ويمكن إيجازها بما يأتي:

1. رغبة الملا مصطفى البارزاني في تطبيق المادة الثالثة من الدستور المؤقت، المتعلقة بحقوق الشعب الكردي بحذافيرها.
2. تحقيق الإصلاحات الاجتماعية في كردستان العراق.
3. المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين.

لكن عبد الكريم قاسم بدأ يطارد قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويعتقل أعضاءه، واغلق صحيفة (خه بات) في أذار 1961بحجة انها نشرت مقالا ناقشت فيه المادتين الثانية والثالثة من الدستور المؤقت، وقد أدت هذه الإجراءات الى تصاعد مقاومة هذاالحزب، إذ أعلن البارزاني منطقة كردستان دولة كردية مستقلة[30]. واشتد التوتر بين الأكراد، وعبد الكريم قاسم، الذي أصدر أوامره للجيش العراقي بالتوجه الى المنطقة الشمالية، لضرب الجماعات الكردية المسلحة في تموز 1961.

غير ان مصطفى البارزاني حاول تخفيف حدة التوتر، والحيلولة دون وصوله الى الحرب، فقدّم الحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرة الى عبد الكريم قاسم في 20 تموز 1961 بين فيها مدى الإهمال الذي تعانيه المنطقة الكردية، وقدم طلباً بتحقيق بعض الإجراءات، وتضمن الطلب (13) نقطة نكتفي في هذا البحث بذكر ثلاث منها فقط، والتي نعتقد انها هي الأهم من وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني:

1. جعل اللغة الكردية لغة رسمية في جميع الدوائر الرسمية في كردستان.
2. تعديل قانون ضريبة الأرض بما يرفع العبء عن كاهل الفلاحين.
3. القضاء على الغلاء الفاحش. والضرب على ايدي المتاجرين بقوت الشعب.

غير أن عبد الكريم قاسم لم يستجب لما جاء في المذكرة، واستمر في تعزيز الحشود العسكرية هيفي المناطق الشمالية، بهدف القضاء على الحركة الكردية[31].

وفي مواجهة ذلك اشتعلت الثورة الكردية في كل أرجاء كردستان العراق، واحتلت عناصر كردية من (البيشمركة)[*]. سد دربندخان، واعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني

الأضراب العام في المنطقة الشمالية في (6) أيلول 1961، وبدأت الحكومة بتوجيه ضرباتها بعد (3) أيام من ذلك التاريخ، واستمرت الحرب بين القوات الحكومية والمسلحين الأكراد حتى عام 1975[32] ومن نتائجها السلبية:

1. مقتل عدد كبير من أبناء الشعب العراقي من كلا الطرفين، والذين هم في سنّ الشباب ويمكنهم المساهمة في تطوير بلادهم وتقديمها في شتى المجالات.
2. تضرر عدد كبير من القرى، والمدن التي تجتاحها القوات المقاتلة، أو تقوم بقصفها، وتعرضها للدمار والخراب.
3. استنزاف الميزانية الحكومية في شراء أسلحة، ومعدات حربية في حين كان يمكن الاستفادة من تلك الأموال في بناء مشاريع عمرانية حديثة.
4. تعميق روح التعصب القومي، والاثني لدى الطرفين، وهذه نقطة مهمة تستغلها الجهات الاستعمارية، لتمرير مخططاتها، وتحقيق أهدافها.
5. تأخر الدولة عن اللحاق بركب التطور العالمي، بسبب انشغالها بالحروب الداخلية وانتشار الفوضى، والاضطراب فيها[33].

من كل ما تقدم يتضح ان هناك العديد من المشكلات والخلافات في الساحة السياسية في العراق، وان الحكومة العراقية ممثلة برئاسة عبد الكريم قاسم لم تستطيع حلها، أو القضاء عليها.

ومن أهم الأسباب التي جعلت عبد الكريم قاسم آنذاك عاجزاً عن حل المشكلات السياسية":

1. غياب الأيديولوجية او العقيدة سياسية التي يؤمن بها ويسير على نهجها في إدارة شؤون الدولة.
2. لم يتفهم حقيقة المسألة الكردية ولجأ الى الحرب مع المسلحين الأكراد، وهذا ادى الى تأجيج الصراع القومي الاثني واستمراره لسنوات طويلة.
3. سارع عبد الكريم قاسم بإصدار الإصلاح الزراعي ذي الرقم (30) لسنة 1958في 30 ايلول وهذا القانون ادى الى سلب السلطة من الإقطاعيين الذين تعاونوا مع المخابرات الأجنبية على تسويفه وعدم تطبيقه.
4. اصدر عبد الكريم قاسم قانون تعين مناطق الاستثمار لشركات النفط ذي الرقم (80) لسنة 1961 في وقت لم يكن يتمتع فيه بمساندة الأحزاب الوطنية والديمقراطية في

العراق كما أحدث ذلك القانون رد فعل عنيف لدى الشركات الأجنبية، وكانت الاوضاع السياسية تعاني من عدم الاستقرار.

5. اعتمد عبد الكريم قاسم على جهاز أمن النظام الملكي السابق، ولم يغير شيئاً منه عدا إحالة خمسة وأربعين ضابطا فيه على التقاعد، وقد ثبت فيما بعد ان ضباط الأمن الذين اعتمد عليهم قد تعاونوا مع قادة انقلاب (8) شباط 1963.
6. كانت المرحلة الانتقالية الطويلة التي استمرت أربع سنوات هي أحد الأسباب الرئيسية في نشوب الخلافات بين عبد الكريم قاسم بوصفه رئيس وزراء العراق وبين الأطراف الوطنية؛ وذلك لتأخر أجراء الانتخابات العامة وإصدار دستور دائم للبلاد[34].

## المبحث الثاني

## لمحة عامة عن الأحوال السياسية في العراق

اذا نظرنا في أسباب قيام انقلاب (8) شباط 1963 سنجد انها متعددة ويمكن تلخيصها في الفقرات الآتية :

1. الخلافات العقائدية والسياسية بين عبد الكريم قاسم وسائر الاحزاب السياسية مثل الحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي.
2. النزاعات الحادة بين الأحزاب اليسارية والقومية والبعثية، وكانت نتيجتها الوقائع الدموية المعروفة في الموصل وكركوك عام 1959.
3. عملت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) بالتحالف مع النظام المصري بقيادة جمال عبد الناصر على استهداف ثورة 14 تموز 1958.
4. تعاونت (CIA) مع حزب البعث في العراق، ولا سيما كوادر الحزب في القاهرة، ومن ضمنهم صدام حسسين على تشجيع وتأهيل الحزب لتسليم الحكم[(35)].

وفي الانقلاب ارتكب قادة الثورة، وكل المتعاونين معهم جرائم كبيرة تفوق ما جرى في الموصل وكركوك عام 1959 ومن بين جرائمهم:

1. اغتيال مجهولين قائد القوة الجوية الزعيم جلال الأوقاتي صباح يوم الإنقلاب في الشارع أمام انظار المارّة ولاذوا بالفرار.

2. القصف المستمر لوزارة الدفاع بالطائرات، والدبابات، وقتل العديد من المواطنين الذين هرعوا الى نصرة الزعيم عبد الكريم، اذ سقط منهم المئات؛ لأن قادة الثورة العسكرين استخدموا معهم العنف.
3. إعدام عبد الكريم قاسم مع مجموعة من رفاقه بعد ساعة واحدة من القبض عليهم في غرفة الآلآت الموسيقية بمبنى الإذاعة، وقد أعدموا رميا بالرصاص، ونقل التلفزيون الرسمي مساء صورا للمعدومين أمام أنظار الناس أجمعين.
4. ازدحمت السجون بأعداد كبيرة من المعتقلين رجالا ونساء، وتم تحويل النوادي الرياضية، ودور السينما، والمساكن وقصر النهاية، وجزء من شارع الكفاح الى معسكرات اعتقال، وكانت الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) هي التي تزود قادة الثورة بأسماء المعتقلين.

ويمكن القول أن هذه الحقبة التي استمرت تسعة أشهر، وعشرة أيام من انقلاب 8 شباط 1963 حتى انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 شهدت أبشع انتهاكات لحقوق الإنسان، إذ جرى فيها تعذيب، وتشريد، وقتل الكثير من المواطنين الأبرياء، كما فصلوا من وظائفهم، ولم يستطع البعثيون والقوميون تسوية خلافاتهم، وعجزوا عن نشر الأمن، والاستقرار في البلد.

وعجز البعثيون عن تطبيق أفكار حزبهم على ارض الواقع فقد اصطدموا بالعديد من الصعوبات ومنها:

1. الخلافات الداخلية بين أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث وبين المدنيين والعسكريين منهم.
2. الخلافات الحادّة بين الحزب، والحركات الوطنية الأخرى مثل حركة القوميين العرب.
3. لم تستطع القيادة البعثية حلّ المشكلة الكردية وتجدد القتال مع الاكراد في (9) حزيران 1963.
4. لم تستطع القيادة البعثية السيطرة على وزارات الدولة وإدارتها بشكل صحيح بسبب أن أغلب البعثيين الجدد لا يتمتعون بخبرة كافية[36].

وقام عدد من رجال النظام الملكي بالتعاون مع عدد من الاقطاعيين، والضباط المتقاعدين، بمؤامرة ضد نظام الحكم وذلك في (19) تشرين الاول 1963، وقام عدد من الضباط بمحاولة انقلابية في (13) تشرين الثاني 1963، وشملت هذه المحاولة بغداد

ومدن اخرى كالبصرة، ولكنها فشلت. وفي ذلك اليوم نفسه كان عبد السلام عارف يعّد عدته للقيام بانقلاب جديد، وكان يريد الانفراد بالسلطة، وقام بالتحرك لجمع عدد من الاعوان المدنيين والعسكريين، وكثف اتصالاته مع الضباط القوميين، واعتمد على تدبير خطة مباغتة يقوم بها الجيش في الصباح الباكر من (18) تشرين الثاني 1963[37].

وفي أول بيان أصدره الرئيس عبد السلام عارف في اليوم الأول للانقلاب، جاء في الفقرة الثانية منه أمر بحلِّ الحرس القومي والغائه، وأمر المنتمين إليه تسليم أسلحتهم واعتدتهم و الى أقرب مركز عسكري، والمخالف يعّد خائناً وتنفذ فيه عقوبة الاعدام فوراً. وبالرغم من ان عبد السلام عارف أعاد النظر بكل السياسيات الخارجية، والداخلية التي سار عليها حزب البعث، ولكنه تجنب الاعتراف بحرية الأحزاب في العمل، ولا توجد أي إشارة لتلك الحرية في المنهاج الوزاري لوزارة الفريق طاهر يحيى الاولى، الذي أقرّ في (24) كانون الأول 1963، ولا في الدستور المؤقت الذي صدر في 29 نيسان 1964[38]، واستمرت الصراعات السياسية بين المختلفين في العقيدة والرأي لكنها كانت اقل حدة ودموية من العهد السابق. وبعد وفاة رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بحادث طائرة في البصرة بتاريخ (13) نيسان 1966، تولى الحكم من بعده أخاه الأكبر عبد الرحمن عارف ودامت مدة حكمه نحو عامين وثلاثة أشهر من 15 نيسان 1966 حتى 17تموز1968 وكانت عموما أهدأ مراحل الحياة السياسية في العراق، فلم يستخدم عبد الرحمن عارف القوة ضد أحد خلال حكمه، ولم يقم بإعدام أي شخص، حتى الطيار العميد الركن عارف عبد الرزاق الذي قام بمحاولة انقلابية فاشلة في عهد عبد السلام عارف، وذلك في15 ايلول1965، وكرر محاولته الثانية في 30حزيران 1966 في عهد عبد الرحمن عارف، صدر أمر بالعفو عنه هو والمعتقلين معه في 7تموز1966. لكن بعض المؤرخين يرون أن عهده لم يشهد أي استقرار سياسي بسبب الصراع بين المدنيين والعسكريين على السلطة، وإعادة الأراضي الزراعية الى الإقطاعيين، وكبار ملاكي الأراضي، ورفع سعر الفائدة المدفوعة. للاقطاعيين الى 3% وهذا ما أثقل كاهل الفلاحين، وادى الى تدهور أوضاعهم الاقتصادية[39]، ومن جهة أخرى كان هناك صراع على السلطة بين الشيوعين والناصريين؛ وهذا مما سبب قلقا للأمريكيين والبريطانيين، وجعلهم يدبرون انقلابا ضد حكومة عبد الرحمن عارف، وفي مقدمة تلك الأسباب:

1. ضعف سلطة عبد الرحمن عارف، وسعي الشيوعيين الى الاستيلاء على السلطة.

2. قرار حكومة طاهر يحيى في 6 آب 1967 بضم حقل الرميلة الشمالي لشركة النفط الوطنية في 24 كانون الأول 1967.
3. عقد اتفاقية نفطية مع الاتحاد السوفيتي بتاريخ 24 كانون الأول 1967.
4. عقد اتفاقية نفطية جديدة مع شركة ايراب الفرنسية.
5. رفض حكومة عارف منح شركة (بان اميركان) الامريكية امتيازا؛ لاستخراج الكبريت من العراق[40].

ويمكن القول إنّ الساحة العراقية شهدت وجود تيارات سياسية وفكرية متعددة في هذا العهد أبرزها البعثيون والقوميون والشيوعيون والجماعات الدينية.

وإنّ الخلافات والصراعات بينها، وكذلك بين الحكومة المركزية والحركة الكردية المسلحة قد ساعد الى حدّ كبير في اضعاف الجبهة الداخلية، كما كانت الولايات المتحدة تسعى بكل الوسائل إلى السيطرة على مقدرات العراق الاقتصادية، وخصوصاً أنه يمتلك ثروة نفطية هائلة.

## الحزب الشيوعي العراقي

كان قادة الحزب الشيوعي العراقي الكبار وهم جمال الحيدري القائد العملي للحزب وحسين احمد الرضي (سلام عادل) سكرتير الحزب وجورج تلو عضو المكتب السياسي ومسؤول الخط العسكري قد تلقوا نبا قيام انقلاب ضد عبد الكريم قاسم مساء يوم 7 شباط ورغم انه كانت لديهم معلومات مسبقة قبل هذا التاريخ عما ينوي حزب البعث القيام به لكنهم لم يضعوا خططاً محكمة لمواجهة (المؤامرة) كما اطلقوا عليها، اذا اصدروا بياناً في صباح يوم 8 شباط 1963. يدعون فيه جماهير الشعب الى الدفاع عن عبد الكريم قاسم وعن ثورة 14 تموز 1958[41] واندفع الآلآف من سكان المناطق الشعبية في بغداد لحماية الزعيم ومحاصرة الانقلابين والقضاء عليهم، لكن البعثيين كانوا قد وجهوا ضربات جوية متتالية لوزارة الدفاع، وكانوا يملكون الأسلحة الثقيلة والخفيفة واستطاعوا كسب المعركة البرية باتباعهم مختلف أساليب المناورة والتضليل ثم اللجوء الى الضرب العنيف والقضاء الساحق على كل من يعاديهم او يحاول الوقوف في طريقهم.

ونظرا لاستمرار المعارك الشرسة بين الشيوعيين والبعثيين فقد اصدر مجلس قيادة الثورة بيانا ذا الرقم (13)، ومما جاء فيه (كلف قيادة الوحدات العسكرية والشرطة

والحرس القومي بالقضاء على كل من يعكر صفو السلام، واننا ندعو أبناء الشعب المخلصين الى التعاون مع السلطات بالإعلام عن هؤلاء المجرمين وإبادتهم)[42].

وانتشرت قوات الحرس القومي، ووحدات من القوات المسلحة تفتش البيوت، والاكواخ في مناطق بغداد المختلفة، وتعتقل الشيوعيين ومناصريهم وتقوم بإعدامهم. كما كانت هناك محطة سرية تبثها وكالة الاستخبارات الأمريكية وهي تذيع أسماء وعناوين الشيوعيين، للتمكن من اعتقالهم، وتنفيذ الإعدامات بهم.

كما استخدم افراد الحرس القومي في مكتب التحقيق الخاص بهم مختلف وسائل التعذيب الوحشية مع السجناء السياسيين، وكانوا يرمون ضحاياهم في نهري العراق، وقد صنّفت جرائمهم في اطار الإبادة الجماعية التي يعاقب عليها دولياً[43].

وبالرغم من كل ما تعرض له الحزب من انتكاسه شديدة، الا أن عدداً من الشيوعيين العسكريين شكلوا تنظيماً بقيادة حسن سريع واعدوا العدة للقيام بانقلاب ضد نظام الحكم، واتفقوا على تنفيذ ذلك في يوم (3) تموز 1963.

ولكن خطتهم لم تنجح بسبب قوة دفاع جنود وضباط سجن ذي رقم (1) في معسكر الرشيد. ووصول كتيبة الدبابات الرابعة المساندة لهم فضلا عن ضعف القائمين بالانقلاب ولأن إمكاناتهم محدودة.

واجتمع أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة في مساء ذلك اليوم نفسه (3 تموز 1963) وقرروا في البداية إعدام كل الضباط والمدنيين المعتقلين في سجن ذي رقم (1) وبعد نقاش وجدال فيما بينهم قرروا إرسالهم بعيدا عن مركز السلطة الى سجن نقرة السلمان الصحراوي، وتم نقلهم الى هناك باحدى القطارات المخصصة لنقل البضائع وهي عبارة عن عربات مقفلة لا يدخلها الهواء الا عبر فتحات بسيطة تفصل الأبواب عن جسد العربة الحديدية وقد لقي بعضهم حتفهم جراء الاختناق والحرارة الشديدة، واطلق على القطار اسم (قطار الموت)[44].

وبعد كل عمليات التعذيب والابادة التي نفذها حزب البعث ضد أعضاء الحزب الشيوعي العراقي كان من البديهي ان ينحسر النشاط السياسي والإعلامي لهذا الحزب الى حدٍّ كبير، ولم يعد لهم أي صوت يذكر إلا في إذاعة "صوت الشعب العراقي" التي توجهها " لجنة تنظيم الخارج" للحزب الشيوعي.

ولكن بعد انقلاب (18) تشرين الثاني 1963 قلّت الإجراءات المشدَّدة التي تتخذها السلطة ضد الحزب، وعاد بعض الشيوعيين الى بغداد بعد أن كانوا قد لجؤوا الى كردستان، لكنهم كانوا يعملون في صمت ويقتصر عملهم على تكوين خلايا قليلة العدد من الشيوعيين وعلى إصدار اعداد من جريدة (طريق الشعب) مكتوبة بخط اليد، وتوزع بين اعضاء الحزب فقط.

كما ايدو قرارات حكومة عبد السلام عارف في تأميم الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة في عام 1964 [45].

اما بعد وفاة عبد السلام عارف ومجيء شقيقه عبد الرحمن عارف الى قيادة السلطة في العراق فقد كان الحزب الشيوعي العراقي يعارض النظام الحاكم بسبب كون الرئيس يتبع الخط المحافظ الذي لا يتلائم مع فكر الحزب التقدمي، ورفض العديد من القرارات التي أصدرها هذا الرئيس مثل منح شركة إيراب الفرنسية حق التنقيب عن النفط وضمان تصريف 30% من النفط المستخرج[46].

لكن لم يعد لهذا الحزب تأثيراً جماهرياً واسعاً كما كان عليه الحال في السنوات الماضية ويعود هذا لعدة عوامل داخلية وخارجية ولا شك ان الضربات القاصمة التي تعرض لها في (8) شباط 1963 اشدها أثراً.

**القضية الكردية:**

اتصل العقيد طاهر يحيى[*] بسكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم إحمد وأبلغّه بوجود تحرك سياسي يجمع القوميين والبعثيين غايته القضاء على عبد الكريم قاسم، وانهم يرغبون في القيام بذلك بعد الاتفاق مع قادة الحركة الكردية، وبدوره قدم إبراهيم أحمد شروط الجانب الكردي وهي:

1. الاعتراف بالحكم الذاتي.
2. تعيين الملا مصطفى حاكما عسكريا في كردستان.
3. منح الأكراد اربع حقائب وزارية في الحكومة الجديدة.
4. اطلاق الحريات الديمقراطية بعد تسلم السلطة[47].

وعند نجاح انقلاب (8) شباط 1963 أكد قادته سعيهم إلى تعزيز الأخوة العربية الكردية، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي، ووصل وفد كردي إلى بغداد في (18) شباط من العام نفسه، وطرح مطالبه وهي:

1. حق الأكراد في الحصول على الحكم الذاتي فورا.
2. ان تمتد كردستان، لتشمل الموصل وحقول النفط في كركوك.
3. ان يكون لها مجلس وزراء ومجلس تشريعي خاص بها.

ولم يتوصل الطرفان الى اتفاق واستؤنفت المفاوضات في مقر البارزاني في شمال العراق في أوائل آذار من العام المذكور، وأصدرت الحكومة بيانا آخر جاء فيه:

1. العفو عن جميع الذين تعاونوا مع الثورة الكردية.
2. سحب قوات الجيش من مواقعها في شمال العراق.
3. الاعتراف بحقوق الأكراد ضمن خطة لا مركزية.

واصدر مجلس قيادة الثورة بيانين في الأول يؤكد فيه تلك الحقوق، وفي الثاني على الأخوة العربية الكردية[48]، وفي المقابل قدّم وفد الثورة الكردية في بغداد وفي (24) نيسان 1963 مشروع للحكم الذاتي، وتضمن ما يأتي :

أ. اخذ موافقة الإدارة الكردية على التحركات العسكرية، العراقية كافة.

ب. ضرورة الاعتراف بهوية كردية مستقلة، في حالة قيام الوحدة بين العراق وأي بلد عربي آخر.

ت. تعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية وآخر لرئيس أركان الجيش[49].

وقد رفضت الحكومة العراقية هذه المطالب وعدتها تعجيزية، وكانت هناك خلافات مبدئية داخل الحكومة بين البعثيين والقوميين العرب، فقد كان القوميون يرون ان البعثيين غير جادين في تحقيق الديمقراطية ولا يريدون الوحدة العربية، وفي الوقت الذي كانوا فيه يعدّون العدة للقيام بانقلاب ضد حزب البعث، كان المجلس الوطني لقيادة الثورة يستعد هو الآخر لشن هجوم على الثوار الاكراد عند فشل المفاوضات.

وبعد قيام البيشمركة بنصب كمين لعدد من العسكريين المجازين وقتل عشرين شخصاً منهم في مطلع شهر حزيران 1963، بدأ القتال بين قوات الجيش العراقي والمسلحين الاكراد بعد تسعة أيام[50].

وكان القتال مستمراً في شمال العراق عندما وقع انقلاب (18) تشرين الثاني 1963 وسعى رئيس الوزراء طاهر يحيى الى التوصل الى اتفاق مع قادة الثورة الكردية بوقف اطلاق نار، وواصل المحادثات معهم حتى عقد اتفاقية بذلك في (10) شباط 1964 وصدر بيان من الرئيس عبد السلام عارف يتضمن النقاط التالية:

1. إطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين، والمحكومين بسبب حوادث الشمال.
2. رفع الحصار عن منطقة كردستان، والسعي إلى إعادة أعمارها.

وصدر أيضا قانون بإعفاء جميع الذين قاموا بحركة التمرد من التبعات القانونية وذلك في (24) شباط 1964[51]، لكن أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني رفضوا هذا الاتفاق بحجة انه لم يحقق شيئاً من مطالب الثورة الكردية من جهة، وان رئيس الحزب وقع اتفاقاً مع السلطة من دون استشارة أعضاء المكتب أنفسهم من جهة أخرى.

وأدى ذلك إلى حدوث نزاعات، وخلافات حادة بينهم وصلت إلى حدّ القتال في تموز 1964، لكن البارزاني استطاع السيطرة على الموقف، وفرض سلطته بالكامل على قوات البيشمركة، وأرسل بعدها خمس مذكرات إلى الحكومة بين نهاية 1964 وبداية 1965 يطالبها فيها بتنفيذ المطالب الكردية مثل:

1. جعل اللغة الكردية لغة رسمية في كردستان العراق.
2. احتفاظ القادة الأكراد بقوات البيشمركة.
3. تعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية.
4. المشاركة الواسعة للأكراد في الحكم[52]

لكن الرئيس عبد السلام عارف طالب البارزاني بمذكرات رسمية قدمها وزير الداخلية رشيد مصلح بحل قوات البيشمركة وقد قوبل بالرفض من لدن البارزاني وقام البيشمركة بمواجهة فرقة عسكرية على الطريق العام بين كركوك والسليمانية وقتل عدد من الجنود وضباط الصف فيها. وبالرغم من أن مصطفى البارزاني وعد الحكومة بتطبيق إجراءات مشددة ضد الذين قاموا بهذا العمل الإجرامي لكن الحكومة العراقية لم تقتنع بهذا الكلام وبدأ القتال في نيسان 1965 واستمر نحو عام وبضعة أشهر[53].

وبعد تولي عبد الرحمن عارف لمنصب رئيس الجمهورية حضر وفد شعبي كردي الى بغداد في 21حزيران1966 وقدّم للحكومة العراقية مجموعة من المطالب، وبعد مفاوضات بين الوفد ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز تم التوصل الى اتفاق بين الجانبين في 29 حزيران 1966 وأن اهم ما جاء فيه:

1. الإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي.
2. إصدار عفو عام عن المشاركين في القتال بين القوات الحكومية والمسلحين الأكراد.

3. مشاركة الأكراد في أربع وزارات.
4. جعل اللغة الكردية لغة رسمية في مناطق كردستان.
5. إجراء انتخابات عامة في العراق.
6. ضمان حريات تأسيس الأحزاب والصحافة والتعبير.
7. عودة العمال والموظفين الأكراد المفصولين بسبب القتال إلى وظائفهم.
8. تخصيص ميزانية؛ لإعادة إعمار المناطق المتضررة من جراء القتال.
9. إعادة الفلاحين إلى قراهم التي نزحوا منها بسبب القتال.
10. تشكيل محافظة جديدة باسم محافظة كركوك.
11. منح الحزب الديمقراطي الكردستاني حق العمل بصورة رسمية بعد الانتخابات[54].

فاذا نظرنا إلى تطورات القضية الكردية منذ 1958 وحتى 1968 سنلاحظ ما يلي:

1. تشديد القيادة الكردية على الحقوق القومية للشعب الكردي.
2. عدم التوصل الى حلول جذرية مع الحكومات العراقية المتعاقبة.
3. إصرار القيادة الكردية على مطلب الحكم الذاتي؛ لكونه يرتبط تاريخياً بأوضاع كردستان الجغرافية والسياسية[55].

ومن الجدير بالذكر في ختام هذا البحث، هو صدور دستورين في هذه المرحلة من تاريخ العراقي الحديث، فقد صدر دستور مؤقت بعد قيام الجمهورية العراقية وبتاريخ (27) تموز 1958، وكان يتكون من (30) مادة، خمس منها تتناول موضوع حرية المواطن وحقوقه، وهي:

1. **المادة (3)** يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقرّ هذا الدستور حقوقهم ضمن الوحدة العراقية.
2. **المادة (9)** المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة.
3. **المادة (10)** الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان، ولا يجوز التجاوز عليها إلاّ حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون.
4. **المادة (12)** حرية الأديان مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها على ان لا تكون مخلة بالنظام العام، ولا متنافية مع الآداب العامة[56].

وكل هذه الحريات يجب إصدار قوانين خاصة بها؛ لتنظيمها وبيان حدودها، وأسلوب تطبيقها، ومعاقبة كل من يتجاوز عليها، أو يعتدي على حريات الآخرين.

وان التأخير في اصدار تلك القوانين يؤدي الى انتشار الفوضى في البلاد، والى اختلاف تفسير الدستور واشتداد الخلافات السياسية بين الأطراف المختلفة.

وفي الوقت نفسه فان غياب القوانين الدقيقة والتعليمات المفصلة لها في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العراق وهو في بداية عهده في الحكم الجمهوري، مع وجود الأحزاب السياسية المتباينة في عقائدها وأفكارها عن نظام الحكم وأسلوبه، وحول مفاصل الدولة الأخرى كافة، أدى إلى نشوء الصراعات العنيفة فيما بينها في أول الأمر، ثم بينها وبين عبد الكريم قاسم الذي لجأ الى أسلوب القوة مع تلك الأحزاب[57]، كما فعل مع الحزب الشيوعي العراقي بعد أحداث الموصل وكركوك عام 1959.

ولم تكن هذه الأحداث نتيجة الاختلاف في الرؤى السياسية فقط، بل نتيجة الجهل، وقلة الوعي والإدراك لدى الجماهير أيضاُ، وعدم وجود حكومة قوية تسعى الى تطبيق القانون بالشكل الصحيح.

وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة للقضية الكردية، إذ إنّ الصحف الكردية انتقدت المادة الثالثة من الدستور، وهذا بالإضافة إلى مطالب الأكراد الأخرى كانت بحاجة إلى مزيد من المباحثات بين الجانبين بدلاً من الإسراع باللجوء الى الحرب الداخلية وما تحمله من نتائج سلبية على الوطن والمواطن.

اما الدستور الثاني فقد صدر في 10 آيار 1964أي بعد انقلاب 18 تشرين الثاني 1963، وتضمن (106) مواد، وفي الباب الثالث المعنون (الحقوق والواجبات العامة) هناك خمسة مواد تتناول حرية العقيدة والرأي والتعبير وهي:

1. **المادة (28)** حرية الأديان مصونة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب.
2. **المادة (29)** حرية الرأي، والبحث العلمي مكفولة، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتاب أو التصوير او غير ذلك في حدود القانون.
3. **المادة (30)** حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة في حدود القانون.
4. المادة (31) حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة، وعلى أسس وطنية مكفولة في حدود القانون.

5. **المادة (32)** للعراقيين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحا ودون الحاجة الى أخطار سابق. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون[58].

لكن كل هذه الحريات في الدستور العراقي تعد في حكم الملغاة بسبب صدور قانون السلامة الوطنية في (31) كانون الثاني 1965 والذي يحد من تلك الحريات، فقد منحت المادة الرابعة منه رئيس الوزراء الحق بفرض قيود على حرية الأشخاص في الانتقال والمرور والتجول في أماكن معينة، أو أوقات معينة، وهذا يعني تقييد حرية المواطنين وعدم السماح لهم بحق التعبير عن رأيهم ولا حتى بالذهاب من مكان الى آخر وتفريق الاجتماعات بالقوة.

وفي المادة الرابعة. النقطة الثانية يخول القانون للسلطة حق اعتقال الأشخاص المشتبه في سلوكهم الأجرامي، بل وحجزهم، وفرض الإقامة الجبرية عليهم في بيوتهم، في حين ان القانون العادل لا يصدر امرا باعتقال شخص او تقييد حريته بدون أدلة قانونية واضحة ومذكرة قضائية رسمية.

وفي النقطة العاشرة من المادة نفسها فرضت السلطة الرقابة على الصحف والمجلات والكتب والنشرات وبذلك منعت صحف القطاع الخاص كافة من الصدور، وأصبحت الحرية متاحة لتلك التي تصدرها الدولة فقط، وهذا يتعارض تماما مع ما جاء في المادة (30) من الدستور العراقي الصادر في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ العراق الحديث[59].

## الخاتمة والاستنتاجات

### مميزات تاريخ العراق من 1958 وحتى 1968

1. عجز أنظمة الحكم المتعاقبة عن إرساء قواعد نظام سياسي مدني يستند إلى حكم الدستور والقانون.
2. افتقاد تلك الأنظمة الى ايديولوجية سياسية راسخة لتكون داعمة لنظام سياسي ديمقراطي.
3. عدم وجود استراتيجية علمية واضحة ودقيقه لبناء وأعمار البلد والوصول به الى مرتبة الدولة المتقدمة.
4. عجز الحكومات العراقية المتعاقبة عن حل المشكلة الكردية على أسس العدالة وضمان حقوق الشعب الكردي.

5. انهيار وحدة القوى الوطنية وكثرة الصراعات والخلافات بين الأحزاب السياسية المختلفة في العقيدة والمبدأ.
6. دعم تمركز السلطة بيد شخص واحد هو رئيس الدولة ورئيس الوزراء في آن واحد.
7. تدخلات الدول الاستعمارية الأجنبية وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا في شؤون العراق الداخلية.
8. وقد بدت الأثار السلبية لهذه العوامل في المرحلة اللاحقة من تاريخ العراق المعاصر.

**الهوامش :**

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة ، بيروت، ط5، 2009، ص870.

(2) المصدر نفسه، ص372.

(3) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط2، 1981، ص74-75.

(4) إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، مؤسسة لانا للطباعة، لندن، 1986، ص75-76.

(5) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، 1999، صفحات: 80، 81، 112.

(6) عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دار البراق، دمشق، ط1، 1997، صفحة 112-113.

(7) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص111-112.

(8) حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل، الدار العربية، بغداد، 1987، ص37.

(9) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، الحزب الشيوعي، ترجمة: عفيف الرزاز ، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص123.

(10) المصدر السابق، ص43.

(11) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الاول، دار للرواد للطباعة والنشر، بغداد، ط2، ص161.

(12) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق ، ص99.

(*) هو صديق الطفولة للزعيم عبد الكريم قاسم وقد أسند اليه مهات كبيرة تتطلب الثقة والسرية ومن بينها ابلاغ الأحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني بموعد قيام الثورة.

(13) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق ذ، ص147.

(14) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الجزء الثاني، دار الرواد للطباعة والنشر، ط2، بغداد، 2007، ص278،277، 279،. .

(15) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص159-165، 190.

(16) خليل ابراهيم حسن الزوبعي، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدويين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989، ص70.

(17) خليل ابراهيم حسن الزوبعي، المصدر السابق ص84، 85، 114، 130.

(18) حنا بطاطو . العراق ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة : عفيف الرزاز ، دار الحياة للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2011 ، ص192 ، 193 ، 194 .

(19) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959، فصل في تاريخ العراق المعاصر، مكتبة اليقظة العربي، بغداد، ط1، 1987، ص299

(20) ماهر النقيب، كركوك وهويتها القومية والثقافية، ترجمة عن التركية: حبيب الهرمزي، نشر: مؤسسة عز الدين كركوك للثقافة والأبحاث، إسطنبول، ط1، 2008، ص138-139 .

(21) عزيز سباهي، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص397.

(22) حنا بطاطو ، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص231-234.

(23) نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارت العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، الجزء الخامس، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2005، ص457.

(24) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص522-523.

(25) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، مطبعة الانصار، بغداد، ط2، 1985، ص9.

(26) صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق 1946-2001، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، ص41.

(27) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص42-43.

(*) تأسس حزب (هيوا) في المؤتمر الأول والأخير لجمعية داركه (الحطاب) الذي انعقد في حزيران عام 1938 في كركوك تلك الجمعية التي أسسها عدد من طلاب الثانوية المركزية في كركوك في النصف الاول من شهر ايلول عام 1937 ووضع نصب عينه النضال ضد الفاشية من اجل الاستقلال القومي للشعب الكردي، وتأسيس حكومة كردية، مكرم الطالباني: بحث عن حزب (هيوا)، تقديم وقراءة: شوكت خازندار من موقع: www.gilgamish.org

(28) كمال مظهر احمد. دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، مطبعة اركان، بغداد، 1985، ص265.

(29) وائل عبد اللطيف الفضل، دساتير الدولة العراقية للفترة، من 1876 لغاية 2005، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2006، ص149.

(30) ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص252.

(31) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1971، ص287.

(*)البشمركة: تعني الفدائيين، تأسست هذه القوات للمرة الاولى في جمهورية مهاباد الإيرانية، وهي قوة منظمة ومدربة بشكل جيد، وفي الوقت الحاضر تتبع وزارة شؤون البشمركة في إقليم كردستان التي يرأسها عمر عثمان ابراهيم وبرعاية الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني،

سيد علي الحسيني، قراءاة وتحليل في خريطة الجماعات المسلحة في العراق (ثقافيا وسياسيا وايدلوجيا وعسكريا) المطبعة العصرية، بيروت، ط2، 2007، ص4.

(32) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص237.

(33) الكتاب الكردي الأسود. www. mesopot. Com.

34) حامد الحمداني : دروس وعبر من انقلاب 8شباط الفاشي واغتيال ثورة 14تموز ، الحلقة الاولى ، مقال منشور بتاريخ : 5شباط 2014 ، موقع : www.bahzani.net .

(35) شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة، دار الجواهري، بغداد، ط1، 2011، ص310.

(36) جعفر عباس حميدي، الجزء السادس، المصدر السابق ، ص231، 234.

(37) أديث وائي، بينروز، ترجمة، عبد المجيد حسيب القيسي، 1951-1975، الجزء الثاني، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1989، ص29.

(3) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق ، الجزء السابع، ص 11 .

(38) عزيز سباهي، المصدر السابق ، الجزء الثالث، ص12.

(39) فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، 1960-1970، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1977، ص156،157.

(40) حامد الحمداني: هكذا جرى تدبير انقلاب 17 تموز 1968، الحلقة الاولى، 5 تموز 2009، موقع: www. hamid-a halamday. blogspot. com

(41) عزيز سباهي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص533.536.

(42) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص296، 300.

(43) عادل، حبة، مقال: ضحايا انقلاب 8 شباط 1963، المدى ،(جريدة) ، العدد: 2386، السنة التاسعة، 6 شباط، 2012.

(44) كاظم حبيب. الاستبداد والقسوة في العراق. مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، بغداد، 2005، ص385.

(45) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص349، 382.

(46) عزيز سباهي، ا لمصدر السابق، الجزء الثالث، ص83.

(*) تولى منصب مدير الشرطة بعد ثورة 14 تموز 1958. ورئيس اركان الجيش بعد انقلاب 8 شباط 1963، ونائب رئيس الوزراء. ثم رئيس الوزراء في الفترة ما بين انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 وانقلا ب17 تموز 1968.

(47) صلاح الخرسان، المصدر السابق ، ص100.

(48) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق ، الجزء السادس، ص179، 183، 184.

(49) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص110.

(50) ناهض جابر حسن الراوي، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، مطبعة الشهيد آزاد هوارمي، كركوك، 2006، ص93.

(51) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق ، الجزء السابع، ص67، 70.

(52) صلاح الخرسان. المصدر السابق ، ص124، 134.

(53) دانا عزيز حلبجي، وقفة موجزة عن تاريخ كردستان العراق، 30 كانون الأول 2008، من موقع : www.Moqatel.com

(54) ناهض حسن جابر الراوي، المصدر السابق ، ص224.

(55) فريد اسرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 2006، ص19.

(56) وائل عبد اللطيف، دساتير الدولة العراقية للفترة من 1876 لغاية عام 2005، دار الشؤون الثقافية، ط2، 2006، ص149، 150.

(57) حامد محمود عيسى، المصدر السابق ، ص199.

(58) وائل عبد اللطيف الفضل، المصدر السابق ، ص213، 214.

(59) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق ، الجزء الثامن، ص47،48.

## المصادر والمراجع

### أولا: الكتب:


1. أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت، ط2، 1971.
2. اديث وائي، ايف، بينروز، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية، 1915-1975، الجزء الثاني، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، ط1، 1989.
3. إسماعيل العارف، أسرار الثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، مؤسسة لانا للطباعة ، لندن، 1986.
4. جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارت العراقية في العهد الجمهوري، 1958-1968، الجزء السادس، بيت الحكمة، بغداد، ط2، 2005.
5. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1971.
6. حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل، الدار العربي، بغداد، 1987.
7. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.
8. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة ، عفيف الرزاز، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

9. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، ترجمة، عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ط2، 1992.
10. خليل ابراهيم حسن الزوبعي، الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وعبد الوهاب الشواف وضباط الموصل الوحدوين، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989.
11. سيد علي الحسيني، قرءاة وتحليل في خريطة الجماعات المسلحة في العراق(ثقافياً وسياسيا وايديولوجياً وعسكريا) المطبعة العصرية، بيروت، ط2، 2007.
12. شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة دار الجواهري، بغداد، ط1، 2011.
13. صلاح الخرسان، التيارات في كردستان العراق 1946-2001، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، ، بيروت، ط1، 2001..
14. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مؤسسة مصطفى قانصو للطباعة والتجارة ، بيروت، ط5، 2009.
15. عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دار البراق، دمشق، ط1، 1997.
16. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، مطبعة الانصار، بغداد، ط2، 1985.
17. عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي، الجزء الثاني، دار الرواد للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2003.
18. فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1977.
19. فريد اسسرد، المسألة بعد قانون ادارة الدولة العراقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 2006.
20. كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، بغداد، 2005.
21. كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان، بغداد، 1985.
22. ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط2، 1981..

23. ماهر النقيب ، كركوك وهويتها القومية والثقافية، ترجمة من التركية: حبيب الهرمزي، نشر : مؤسسة عز الدين كركوك للثقافة والأبحاث، اسطنبول، ط1، 2008.
24. محمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959، فصل في تاريخ العراق المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط1، 1987.
25. ناهض حسن جابر الراوي، مفهوم السلطة في فكر السلطة في فكر الاحزاب السياسية الكردية المعاصرة، مطبعة الشهيد آزاد هوارمي، كركوك، 2006.
26. نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزرات العراقية في العهد الجمهوري، بيت الحكمة، 1958-1968، الجزء الخامس، بغداد، ط1، 2005.
27. وائل عبد اللطيف الفضل، دساتير الدولة العراقية للفترة من 1876 لغاية عام 2005، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط2، 2006.

**ثانياً: الصحف والمجلات والمحطات الأعلامية**

**1.جريدة المدى**

**ثالثاً: مواقع الكترونية**

1. مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكردية www. gilgamish . org.
2. الكتاب الكردي الأسود www. mesopot. com
3. شبكة البصرة www. albasrah. net
4. موسوعة مقاتل من الصحراء www. moqatel. com
5. موقع المؤرخ والباحث التربوي حامد الحمداني
www. hamid-alhamdany. blogspot. com
6. موقع: بحزاني: صحيفة الكترونية يومية مستقلة تأسست في 15 آذار 2004 ، تهتم بشؤون اليزيدين والوطن بصورة عامة.
www.bahzani.net